

الإعلان عن اتفاق مع صندوق النقد تحقيقاً لمكاسب انتخابية

تلقت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات نبأ الإعلان عن الاتفاق المبدئي مع صندوق النقد الدولي على تمويل برنامج للإصلاح الاقتصادي عشية الانتخابات النيابية العامة المزمع إجراؤها في 15 أيار 2022، بالكثير من الشكوك.

فبعيداً عن مضمون الاتفاق وتأثيراته المتوقعة، إلا أنّ توقيت الإعلان عنه، واستغلاله من قبل القوى السياسيّة المُشاركة في الحكم، يدخل ضمن أدوات الحملات الانتخابية المختلفة، التي تلجأ إليها تلك القوى لتحقيق مآرب انتخابية. وهنا تذكّر الجمعية بمدى تشابه هذا الإعلان في سياقه وتوقيته وطريقة استغلاله، مع ما حصل لدى الإعلان عن مخرجات مؤتمر سيدر، الذي جرى أيضاً، ويا للمصادفة، في شهر نيسان الذي سبق الانتخابات النيابية عام 2018، مع بعض الفروقات في المضمون والظروف بين الإعلانين.

إن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات لا يُمكنها إلا أن تبدي أسفها على الاستغلال الواضح لوضع اللبنانيين الاقتصادي والاجتماعي السيء عشية الانتخابات، ورفضها المراهنة على مقايضة تحسين هذا الوضع بحقهم في التعبير الحر عن آرائهم في صناديق الاقتراع.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
في 9 نيسان 2022

